



ATLANTIC COUNCIL

EgyptSource

RAFIK HARIRI CENTER FOR THE MIDDLE EAST

يوسف عوف

Yussef Auf

December 4, 2012

الليلة الأخيرة للجمعية التأسيسية

أربع أيام انقضت من عمر مصر ، من الخميس التاسع و العشرين من نوفمبر إلى الأحد الثاني من ديسمبر ، و هي ليست كغيرها من الأيام. فقد امتلأت بالأحداث و التطورات التي يعجز المتخصص عن أن يلاحقها، للمتابعة فحسب، فضلا عن أن يقف أمامها للفهم و الرصد و التحليل. كل ذلك عن المتخصصين و المعنيين بالشأن العام فكيف بالمواطن العادي مما يجري كله. و يعد ما قامت به الجمعية التأسيسية من تصويت على مسودة الدستور في يوم واحد ممتد من الأحداث المهمة التي تستحق التوقف و التعليق.

بدأ يوم الخميس باجتماع "تاريخي" للجمعية التأسيسية هو الأخير لها، و قد امتد هذا الاجتماع لما يزيد عن سبع عشرة ساعة كاملة، من ظهيرة الخميس حتى صباح الجمعة، و ذلك للتصويت على مواد الدستور الجديد البالغة ٢٣٦ مادة. و قد أعجز، و غيري من المصريين، عن فهم ما جرى سوى أنه "هروب" - من جانب الحزب الحاكم و جمعياته التأسيسية - من الأزمات المتلاحقة التي تضرب مصر من كل جانب. فقد أراد حزب الحرية و العدالة - بما يملك من ناصية القرار في الجمعية التأسيسية - أن يهرب من حكم قضائي محتمل صدوره من المحكمة الدستورية العليا في الثاني من ديسمبر بعدم دستورية قانون تشكيل الجمعية التأسيسية و من ثم حلها، فتقرر أن ينتهي التصويت على الدستور الجديد بأي طريقة كانت، فكان ذلك المشهد المريب التي تبدو فيه الجمعية التأسيسية تتحاشى تطبيق "حكم القانون" عليها وتسرع الخطى حتى لا يدركها القضاء. و قد أراد رئيس الدولة، و حزبه الحاكم، أن يهرب من الأزمة الطاحنة التي أدخل فيها البلاد بإصدار ذلك الإعلان غير الدستوري الأخير و ذلك عن طريق الترويج أن الأزمة ستحل بإصدار الدستور الجديد، و الحقيقة غير ذلك تماما، فأسرعوا بالانتهاء منه على نحو ما رأينا و دعي الشعب للاستفتاء في ١٥ ديسمبر المقبل. و حقيقة الأمر أن مشروع الدستور الجديد نص في المادة ٢٣٦ منه على أن الإعلانات الدستورية التي صدرت منذ ١١ فبراير ٢٠١١ يبقى نافذا ما ترتب عليها من آثار، يترتب على ذلك النص نتائج شديدة الأهمية و أبرزها - في هذا السياق - أن أثر الإعلان الدستوري الأخير سيظل نافذا بما حققه من إهدار كامل لاستقلال القضاء، و بما أعطى من حصانة ضد الحل لمجلس الشورى و للجمعية التأسيسية. لم يكن يعلم صناع القرار في مصر أنهم بما فعلوه للهروب من أزمة واحدة قد أدخلوا البلاد في أزمات متلاحقة أخرى لا تخفى على المتابع للشأن المصري.

حاصل ما تقدم أن ثمة قرار صدر - من صاحب السلطة - للإسراع في عملية كتابة الدستور على النحو الذي تمت به اعتقادا أن ذلك كفيل بحل أزمة الإعلان الدستوري، و ما يؤكد ذلك أن الإعلان الدستوري نفسه تضمن النص على مد عمل الجمعية التأسيسية شهرين إضافيين، فلم أصدر ذلك النص حين أن الدستور أنهى في أيام قلائل. الإجابة هي ما تقدم ذكره و هي ذلك القرار الذي صدر بإنهاء عمل الجمعية التأسيسية في أسرع وقت ممكن. و قد نفذ ذلك القرار و بالطبع له تبعات

كثيرة يمكن رؤيتها في الأزمة المتفاقمة سياسيا و ستظهر هذه التبعات أيضا في مشروع الدستور نفسه. فعلى سبيل المثال كان من المستقر عليه بين أعضاء الجمعية التأسيسية استبعاد تخصيص نسبة خمسين بالمائة للعمال و الفلاحين في المجالس النيابية، غير أن أحد الأعضاء اقترح العودة لذلك النظام، و قد نوقش الأمر بالفعل في دقائق معدودات و في الثالثة من صباح الجمعة، و تقرر إعادة تلك النسبة للدستور لدورة برلمانية واحدة. هل يقبل مثل ذلك العمل من جمعية تأسيسية ؟ إن تخصيص نسبة في المجالس النيابية لهو أمر غاية في الخطورة من الناحيتين الاجتماعية و السياسية، فكيف يقبل إدراج نص إلى مسودة الدستور بمثل تلك الأهمية بعد مناقشة لم تتعدى الدقائق و بعد عمل مستمر منذ نصف يوم تقريبا، و ما هو تبرير ذلك الاستعجال المخل بعملية صنع الدستور؟